جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

حوادث الطرق

العقيد شحات احمد مفتي

الرياض

1411 هـ - 1991 م

حـــوادث الطـــرق(*)

العقيد شحات أحمد مفتي

حوادث الطرق

«موت نذهب له ولا يأتينا»

طلبت مني ادارة هذا الصرح الشامخ أن أحاضر عن «حوادث الطرق» كضابط أعمل في ادارة المرور وبحكم خبرتي البسيطة في هذا المجال، ويسعدني في هذه الليلة أن أجتمع بكم لأستفيد منكم رأياً أو فكرة أو حادثاً غريباً أستفيد من وقائعه وأنقله لزملائي ضباط الحوادث لأن الخبرة لا تقف عند حد معين، وليست محصورة على أناس محدودين، فإن وفقت في ذلك فهذا بتشجيعكم والتكرم باقتطاع وقتكم والاَّ فهي محاولة من محقق بادىء في أولى درجات سلم الحياة العملية ولعلي أجد الصدر الرحب المسامح.

أيها الاخوة إن حكومة المملكة العربية السعودية وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين تسعى جاهدة للحد من حوادث الطرق والتقليل منها بشكل أو بآخر مهما كلفها من اعداد في القوى البشرية ومن الأموال الطائلة لشراء الأجهزة الحديثة والمعدات لخدمة المدن من غير منّه وبكل سخاء فقد شقت الطرقات وعبدتها ورصفتها وأنارتها وشجرتها أيضاً لتكون كالعروس المتكاملة ووضعت الاشارات والمدلولات الدولية واللافتات الايضاحية لمستخدمي الطرق في كل

(*) ألقيت هذه المحاضرة بمقر المركز بتاريخ ٣ شعبان ١٤٠٥هـ الموافق «١٨ مايو ١٩٨٥م».

شارع ومنعطف سواء كان ذلك في داخل المدينة أو في الطرق الطويلة، ولم يبق الاَّ التزام المواطن بالقواعد الصحيحة السليمة لتصبح طرقاتنا مثالا ونموذجاً لدول العالم.

كلنا نعلم التقدم الهائل الذي تعيشه المملكة العربية السعودية والتوسع الذي طرأ عليها في غضون قليلة في جميع المجالات وأود هنا أن أذكر بعضاً من ذلك التوسع على سبيل المثال لا الحصر.

أولا: في مجال التعليم العالي، فقد ازدادات جامعاتنا حتى أصبحت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه.

ثانياً. في مجال التعليم الثانوي والصناعي والمهني.

ثالثاً: في مجال التعليم المتوسط والابتدائي.

رابعاً: في مجال الرئاسة العامة لتعليم البنات وهي تواكب كل تقدم سواء في التعليم العالي أو الثانوي أو المتوسط أو الابتدائي.

خامساً: في مجال الصحة واعداد المستشفيات التي أنشئت في كل أنحاء المملكة خلاف المستشفيات التخصصية والتي أصبحت تضاهي مستشفيات العالم الأوروبي وعلى أحدث النظم، والعلاج الحديث في جميع أنواع الأمراض المعقدة، حتى بات شعارنا الصحة للجميع.

سادساً: بنوك الاستثمار وما تقدمه الحكومة في شتى المستويات للبناء والاستثمار وفي مجال الزراعة وغيره.

سابعاً: الرفاهية التي يعيشها المواطن مع توفر كل احتياجاته وسهولة اقتنائه لكل الحاجيات والكماليات.

وإنني اكتفي في هذه المحاضرة على ما يهم المواطن في ثلاثة مجالات فقط وهي

أ ـ التعليم

ب ـ الصحة

جـ ـ السكن.

وأعود مرة أخرى فأقول إنه مع التقدم الهائل لابد وأن تصاحبه حركة عمل ومشاريع في المدن وبالطبع إن التوسع العمراني تصحبه عادة المرافق العامة والتي تحتاج الى وسيلة النقل صباحاً ومساء، وصارت المدينة عدة مدن متداخلة نتيجة ذلك التوسع فارتفعت أعداد السيارات المستوردة الجديدة في معارض السيارات والمستعملة وهذا على حساب الشوارع والطرقات، فأسست شركات النقل الجماعي لتوفر وسيلة النقل، عدا الأعداد الهائلة من سيارات الأجرة وشركات النقل الخاصة، حتى بات الشارع يعج بحركة السير ليل نهار ولا يمكن أن تخضع كل تلك الأعداد الهائلة لتنفيذ أنظمة السير بحذافيرها فلابد من الأخطاء التي تنتج عنها حوادث السيارات التي تشهدها شوارعنا يومياً والتي يذهب ضحيتها شباب في عمر الورد وشيوخ مسنون وأطفال وبراعم

الحادث عادة يتكون من

١ ـ الطريق

٢ ـ السيارة

٣ ـ السائق.

الطريق

أما أن يكون غير معبد أو مليء بالحفر، وفي تلك الحالة لابد وأن يكون سبباً في الحادث

السيارة

السيارة بطبيعتها آلة صماء لا تنطق وهي مسخرة لقائدها وهو الذي يسيطر عليها ويصونها، فإذا كانت السيارة مصونة فلن تكون سبباً في الحادث ولكن إذا ما أهملت صيانتها فلن تعطي النتيجة المطلوبة وربما كانت السبب الرئيسي في الحادث نتيجة انفجار اطار من اطاراتها أو انعدام في المكابح نتيجة تلفها واهمالها، أو عدم صلاحية مصابيحها أثناء الليل، فهذه ثلاثة عوامل رئيسية يضاف اليها المخالفات المرورية التي ترتكب قبل الحادث وبسببها يقع الحادث

وأورد هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض المخالفات.

أ ـ القيادة بسرعة وهي سبب رئيسي تؤدي لعدم التمكن من تلافي وقوع الحادث عنها لو كان السائق يسير بسرعة معقولة، وكذا زيادة النتائج المؤلمة التي ينتج عنها الحادث

ب ـ قطع الاشارة الضوئية الحمراء في الوقت الذي يسير فيها آخرون في خطهم الطبيعي ومن حقهم

جـ ـ عكس الاتجاه في مسار ذي اتجاه واحد وما ينجم عنه من

مفاجآت سيئة عند الالتقاء وجهاً لوجه وبالذات إذا كانت الرؤية غير واضحة، وأعني بذلك في المنعطفات والمرتفعات

د ـ الانتقال المفاجيء من اليمين الى السيار والعكس وبالذات في الطرق السريعة

هـ ـ قيادة السيارة في حالة ارهاق جسمي وعدم تركيز ذهني مما يجعل السائق في حالة شرود تام

و ـ انشغال قائد المركبة مع الراكب الذي بجانبه أو مع مجموعة الركاب وذلك بالالتفات الدائم حين التحدث أو انشغاله بسماع المسجل أو الراديو.

ز ـ الأحوال الجوية: في حالة هطول الأمطار الغزيرة وفي حالة وجود أتربة في الجو تحجب الرؤية تماماً، وانعدام الرؤية دون وجود أتربة مثل السحب الداكنة.

ح ـ تعاطي قائد المركبات بعض الأدوية المخدرة للعلاج

والحقيقة أن هناك مخالفات كثيرة ومسببات لوقوع الحوادث منها المباشر وغير المباشر وقد ذكرت بعضاً من الأسباب المباشرة، أما غير المباشرة فهي القهرية وعلى سبيل المثال:

انفجار أحد اطارات المركبة أو انعدام المكابح المفاجيء في السيارة الأتوماتيكية بالذات

أشهر أنواع الحوادث

١ ـ تصادم بين سيارتين ينجم عنه تلف أو اصابات أو وفيات.
٢ ـ انقلاب سيارة أثناء سيرها ينجم عنه اصابة ركابها وتلف ما بها
٣ ـ الاصطدام بأجسام ثابتة مثل جدار أو رصيف أو شجرة ينجم عنه تلف الجسم المصدوم واصابة السائق ومن معه.
٤ ـ اصطدام أشخاص (مشاة) من قبل سيارة ينجم عنه اصابة المصدوم باصابات حسب جسامة الحادث أو وفاة أو كسور.

ولكل حادث ملابساته الخاصة وظروفه، وأماكن وقوع الحادث داخل المدينة يجب أن يلقى العناية والدراسة التحليلية الكاملة هندسياً وميدانياً.

فمثلا نجد أن الحوادث المتكررة لصدم المشاة وبالذات الأطفال عند تقاطع المدارس وذلك لدى عبورهم الشارع صباحاً وبعد الظهر، وكذا في مناطق العمل لتكدس العمال عند عبور الشارع وعند مواقف حافلات النقل، وعند أماكن التسوق العامة.

وهنا لابد من معالجة ذلك للحد من الحوادث، وذلك بالتنسيق مع أمانة المدينة، ووزارة المواصلات، وكذلك التنسيق مع وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات وذلك لمحاولة استئجار أو بناء المدارس بعيداً عن الشوارع الرئيسية لحماية الطلبة والطالبات من حوادث الطرق ولا يفوتني أن أنوه هنا بأن التوعية بصفة عامة وفي شتى المستويات لها دور هام وفعال، فإذا قدرنا أن كل مدرسة

اقتطعت خمس دقائق في طابور الصباح لتلقى على الطلبة والطالبات كلمة تحذيرية وترشيدية لتجنب الحوادث وكيفية عبور الطريق والوقوف عند محطات النقل الجماعي فسنجد على المدى الطويل الأثر الطيب لذلك التحذير والتنبيه في نفوس الطلاب والطالبات وحتى طريقة ركوب السيارة ومن أي جانب يمكنه النزول وكيفية استخدام حزام الأمان والتأكد من قفل الأبواب قبل تحرك السيارة، هذه الأمور لها أهمية بالغة لينشئة الطالب بل يجب أن تتعدى ذلك للمؤسسات والشركات والادارات الحكومية سواء على مستوى القطاع الخاص أو القطاع العام، ولابد من عقد ندوات على هيئة محاضرات تلقى على قائدي سيارات الأجرة والنقل الجماعي والنقل الحكومي، وهنا أود أن أذكر وبكل أسف تقصير وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزة وصحافة بالشكل المرضي حيال التوعية المرورية فهي السبيل الوحيد لتوعية المواطن والوافد على السواء وإذا ما قسنا نسبة الحوادث التي تقع على مدار الأربع والعشرين الساعة نجد أن نصيب الأسد فيها للوافدين وذلك لعدة أسباب، ويهمني أن أوضح بعضها.

أولا · يستقدم المواطن سائقاً من أي بلد وحال وصوله يتسلم السيارة لايصال الأطفال للمدارس في الحال ويدله رب الأسرة على طريق المدرسة مرة واحدة ويكتفي بذلك وعندما يرتكب السائق أي مخالفة يأتي ليترجى في اطلاق سراحه واعفائه بحجة جهله بالأنظمة المرورية للبلد.

ثانياً: يقوم السائق باستخدام السيارة بعد ايصال الأولاد لمدارسهم

كسيارة أجرة لتحميل الركاب وبالذات بني جنسه ولا يعلم مستخدمه بذلك وعند ما يقبض عليه من قبل رجال المرور لا يفتأ المواطن يتردد على ادارة المرور باذلا كلما في وسعه لاطلاقه وأنه يتعهد بعدم المخالفة مرة أخرى وبدلا من أن يساعد رجال المرور على تطبيق الأنظمة المرورية يكون هذا دوره.!!

ثالثاً يدعي معظم الوافدين جهلهم بالشوارع والأنظمة المرورية ونحن نقول ان نظام المرور في المملكة العربية السعودية نظام دولي ولم تستحدث المملكة نظاماً خاصاً بها، بل إنها دائماً وأبداً تواكب كل جديد في العالم ومعنى ذلك أن مدلول اللوحة الارشادية وتخطيط الشوارع والاشارات الضوئية وخلافها حتى ولو لم تكن باللغة الأجنبية ولكن المدلول بالرسم لا يحتاج الى أي لغة.

رابعاً كان من المفروض على المواطن الذي يستقدم سائقاً أن يتأكد أولا من تمكنه من القيادة الصحيحة، ومن ثم يدربه على شوارع المدينة ومداخلها ومخارجها، ولو لمدة أسبوع واحد ثم ينذره بأنه لو ارتكب أي مخالفة مرورية فسيعاقب عليها هو ولن يحميه أمام القانون ولئلا يتعطل عمله فسيقوم بدفع الغرامة المالية المستحقة عليه من راتبه الشهري.

بهذه الطريقة ستقل الحوادث والمخالفات على السواء ولو علم كل سائق أن كفيله لن يحميه أمام تصرفه السيىء لالتزم بالأنظمة ولكن ما يحدث هو العكس.

وقد قامت الادارة العامة للمرور بطبع نشرات وكتيبات ارشادية وتوضيحية باللغة العربية وباللغة الانجليزية ليتمكن المواطن والوافد على السواء فهمها، ولكن لنعلم تماماً أن ذلك لا يكفي وحتى لوجندت ادارات المرور كل امكاناتها فإن المواطن والوافد إذا لم يتعاونا مع رجال المرور فلن تكون هناك النتيجة المرجوة

والمواطنة لها دور هام في المحافظة على ممتلكات الدولة والحد من عبث البعض بها فالشارع المرصوف المضاء المشجر المتكامل بالتخطيط والاضاءة واللوحات الارشادية يكلف الدولة ملايين الريالات، ويأتي من لا ضمير له ويقوم بكسر الرصيف واستخدامه (كراج) لسيارته وكسر عامود النور، والاشارة واتلاف الحدائق والأشجار الباسقة، وهذا أمر لا يسكت عليه ويجب أن يتدخل المواطن للحد من ذلك، فالمرور لم يكن يوماً شمساً مشرقة على المدينة بكاملها وإنما المواطن الصادق المخلص لوطنه يجب أن يكون رجل أمن، ورجل مرور في آن واحد فيخبر ويقمع ويمنع ويحد من كل التجاوزات التي ترتكب، مثل من يصدم شخصاً ويتركه مضرجاً بدمائه حتى يفارق الحياة دون وازع ديني وانساني يدعوه الى أن يسعفه، لذا نجد رجال المرور يضايقون الآخرين للبحث عن الفاعل الحقيقي الذي لو وقف لما كلفه ذلك شيء بل لوجد أن الدولة تساعده وتسهل اطلاق سراحه لأن ذلك قضاء وقدر لاقصد فيه.

يجب الاَّ نعتمد اعتماداً كلياً على الدولة ويجب أن نساعدها بأقل ما يمكن أن نحافظ على ما تشيده من أجلنا نحن المواطنين وتبذل

عليه الآف الملايين بكل سخاء من أجل راحتنا ولسهولة تنقلنا صباحاً ومساءً.

ولئلا أطيل عليكم فسأعود لطريقة معالجة الحوادث مرة أخرى بعد وقوعها:

بالنسبة للمحقق:

أولا اسعاف المصابين بأسرع وقت وأخذ أفاداتهم إن أمكن لاسيما المحتضرين منهم.

ثانياً: ضبط إفادات الشهود والمارة والسائقين عن الحادث وعن كيفية وقوعه.

ثالثاً: معاينة مكان الحادث، وعمل الرسم الكروكي وهذه تشمل ما يلي:

أ ـ تحديد مواقع السيارات المتصادمة ووقت وقوع الحادث

ب ـ تحديد اتجاه كل سيارة قبل وقوع الحادث وبعده.

جـ ـ تحديد مواقع آثار العجلات ومسافة الفرامل واستقرار السيارة بعد ذلك.

د ـ معاينة الأجزاء المتناثرة ورفعها والاستفادة منها في عمليات التكامل.

هـ ـ التقاط صور فوتوغرافية للحادث والتركيز على نقاط الصدم.

وكذا بالنسبة للحوادث المجهولة يجب رفع آثار السيارات الهاربة، وفحص الشخص المصدوم أو السيارة المصدومة ورفع أي أثر عالق يستفاد منه مستقبلا وبصفة عامة يجب الاستعانة بخبير فني لكل

تلك الأمور وإذا ما عدنا الى تحديد المسئولية في الحادث فيجب التركيز وجمع المعلومات اللازمة التي تمكن المحقق من تحديد نسبة الادانة، وذلك اما بشهادة الشهود أو بالمعاينة أو بأقوال السائقين وكل ذلك يعود تقديره للمحقق الواعي الذي لا يأخذ بما يسمع حول منطقة الحادث وإنما يتأكد ويتروى.

إن مراقبة الله في ذلك ومراعاة الضمير مهمان في حياة المحقق لادانة شخص بريء أو تبرئة شخص مدان.

وقد وضع سعادة اللواء المتقاعد كمال سراج الدين في آخر كتابه المعروف «القواعد العامة للتحقيق الجنائي» جدول تحديد المسئولية في حوادث السيارات وذلك اجتهاداً من سعادته مع بعض خبراء شركات التأمين مما يجدر بالمحقق الاستعانة به، ولكني أرى أن لكل حادث ملابساته وظروفه الخاصة به وعلى المحقق أن يضع رأيه بكل شجاعة مستعيناً بآراء زملائه ورئيسه المباشر، والرجوع الى الحق فضيلة ولا يمنع من اعادة تمثيل الحادث لتكون النتيجة مبنيَّة على أساس صحيح تريح نفسية المحقق ومشاهداته مع واقع الحادث، وأن لا يسمع من كلا الطرفين رأياً يعطل رأيه في الادانة الاَّ إذا حضر شاهد يشهد لله على أنه كان متابعاً لوقائع الحادث، وبالطبع فإن ذلك لا يتم الاَّ بوقوف الضابط على الطبيعة ولا يفوتني أن أذكر المحقق أن المعاملة الحسنة لها صدى كبير في نفوس ذوي المتوفين أو المصابين في الحوادث ولا يعتبرهم مجرمين أو خارجين على القانون، وقد أصدرت وزارة الداخلية وادارة الأمن العام والادارة العامة للمرور عدة تعليمات بذلك.

والواقع أنني لم أتطرق للخطوات المطلوبة في التحقيق للحوادث لأني أعتقد أنها اجراءات بسيطة ونحن كمحققين في حوادث السيارات نختلف تماماً عن محققي جرائم السرقة والقتل وغيرها، تلك جرائم ربما تضيق حلقة التحقيق فيها في ملف واحد ولا يعدو عشرين صفحة وربما تطلب التحقيق لاستعانة بعدة ملفات ولكن التحقيق في حوادث السير لا تعدو مجموعة أسئلة روتينية عن هوية السائق ومعلومات شخصية عنه وكيف وقع الحادث وما انتهى اليه من تسجيل اعتراف، وشهادة شهود، ومن ثم رفع الأوراق في الادانة من عدمه وبالذات من يثبت تعاطيه للمسكرات أو المخدرات أثناء الحادث وقد أعد الدكتور عبدالجليل السيف عندما كان مستشاراً بالادارة العامة للمرور وعندما كنت رئيساً لقسم الحوادث بمرور الرياض محاضرة لذلك الغرض تساعد المحقق على ملء الفراغات وتخطيط الحادث، وقد تم الاهتمام بهذا الجانب التحقيقي، فبلغ المحضر المسجل عشرين أو أربعين صفحة للغرض المطلوب وهو الذي يعمل به محققو الحوادث في ادارات المرور بالمملكة حتى اليوم لأنه يحتوي على كل المطلوب ابتداء ممن محضر المعاينة الى احالة الأطراف للمحكمة بطريقة حديثة مثلما هو متبع في أمريكا وأوروبا، الاَّ أن الدقة غير متوفرة للأسف لدى بعض المحققين بالرغم من بساطة وسهولة استعماله متناسين أن هذا الملف سيكون تاريخياً لبدء حياته العلمية

وكما نعلم جميعاً ان وسائل مكافحة الحوادث تتقدم يوماً عن الآخر، وبالمتابعة من قبل المهتمين والمعنيين بهذا الأمر فمثلا التركيز

على أقسام السير للقضاء على المخالفات في الدرجة الأولى فإذا ما تمت السيطرة على المخالفات الميدانية واستمرارية الحملات على قائدي السيارات والتأكد من أن السيارة تعمل بشكل صالح وقائدها ملم بأنظمة المرور وأصول القيادة لاشك ستخفف من الحوادث، وقد ارتفعت مؤشرات الحوادث للأعوام الخمسة الماضية لكثرة السيارات وسهولة الاقتناء وذلك لعدة أسباب أذكر في مقدمتها

١ ـ الزيادة في أعداد العمال الوافدة للمملكة العربية السعودية وجهل بعضهم بأصول القيادة.

٢ ـ الازدياد الملموس في اعداد السيارات المستوردة.

٣ ـ زيادة الاقتناء للسيارات في كل أسرة فأصبحت الواحدة تمتلك من ثلاث الى أربع سيارات

٤ ـ سهولة الاقتناء لوجود الشركات الموردة وتسهيل البيع بالتقسيط المريح مما يجعل الاقبال من المواطنين على اقتناء أكثر من سيارة أمراً ميسوراً.

٥ ـ عدم رفع القيمة الجمركية على الاستيراد

٦ ـ أصبحت السيارة هدية نجاح للطالب الذي ينجح ولو لم يبلغ السن القانوني المؤهل للقيادة من قبل ولي أمره وترك صغار السن يمارسون القيادة بطريقة عشوائية.

٧ ـ السماح باستخدام السيارة من قبل مالكها لطباخه ومزارعه وحارسه مجرد أن يلم بتحريك السيارة، وهذه من أكبر المشاكل التي تقابلنا ويذهب ضحيتها الكثير.

ولم تقف الادارة العامة للمرور وادارات المرور مكتوفة الأيدي

بل تم العرض ذلك على سعادة مدير الأمن العام ومقام وزارة الداخلية وقد صدرت عدة أوامر مشددة بهذا الشأن ووضعت عقوبات رادعة حفاظاً على أرواح المواطنين والوافدين على السواء.

وأعود مرة أخرى لأركز على المواطن الذي بدأ يحس بمسئوليته أمام وطنه وبدأت ولله الحمد تزداد نسبة الوعي بين المواطنين بشكل يبشر ويطمئن، والمطلوب هو تحسيس الوافد أنه مطلوب منه المحافظة والتمسك بالأنظمة والتعليمات ليعيش هنا وكأنه في وطنه الثاني ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نسمح له بأن يتخذ من شوارعنا مرتعاً لمخالفاته ومتنفساً له ولماذا لا يرتكب تلك المخالفات في بلده، إنني على يقين أنه لا يستطيع ذلك إذاً فمن باب الأدب أن يحترم أنظمة الدولة التي يعيش فيها وحكومتنا الرشيدة ولله الحمد ترحب بالوافد وتعامله معاملة المواطن لا فرق بينهما أمام القانون ويجد كل عون ومساعدة ليحيى حياة كريمة، وهذا بفضل الله تعالى ثم بفضل شريعتنا السمحة ولا تطالبه الاَّ باحترام قوانين البلاد حتى مغادرتها

وهنا يجب أن أذكر أمراً مهماً هو أن هذا الكلام غير موجه لعموم الوافدين وإنما للوافدين المستهترين الذين يستغلون طيبة هذا الشعب العريق وهناك من يعيش بيننا عشرات السنين وهم أكثر من المواطنين التزاماً ومحافظة على النظام.

ولاشك في كل الحالات أن المسئولية مسئولية المواطن في الدرجة الأولى، وكما أسلفت إن رجل المرور وحده لا يعمل أي شيء وإنما تعاون المواطن هو العامل الهام في القضاء على المخالفات

والحوادث والعلاقة الطيبة التي تقوم بين رجال الأمن بصفة عامة ورجال المرور بصفة خاصة يجب أن تزداد يوماً عن الآخر حتى يأتي اليوم الذي لا نجد في شوارعنا رجال مرور لأن كل مواطن ملم بواجبه وهو رجل أمن ومرور في آن واحد ونكتفي بالمراقبة من بعد، فالاشارة الضوئية صممت بطريقة اتوماتيكية ووضع التقدير الزمني لها لتخدم من قبل قائد السيارة حفاظاً على حياته وحياة الآخرين والدوار صمم على أساس احترام الأفضلية لمن كان داخله، أمور كثيرة وكثيرة معلومة لدى الجميع ولكن البعض يتجاهلها يستبق التوقيت الآلهي لانهاء حياته في ثوان معدودات وإن قدرت له الحياة يعيش في عداد المعوقين.

كنا في السابق إذا فقدنا أحد أقاربنا نسأل عنه في أقسام الشرطة ولكن الآن أصبحنا نبدأ بالسؤال عنه في أقسام الحوادث والمستشفيات لأن حوادث السيارات أصبحت تشكل عبئاً كبيراً في نفوس الناس وأصبح ايمانهم يتركز على أن أبناءهم لا يمكن أن يتشاجروا أو يرتكبوا أي جريمة وإنما المرجح وبنسبة عالية ارتكابهم الحادث أو المخالفة.

اسمحوا لي أن أعود الى أولياء الأمور حبذا لو كلف نفسه كل ولي أمر بتحذير ابنه ومتابعته في طريقة قيادته للسيارة وطريقة احترامه للنظام وعدم التسامح معه في حالة ارتكابه لأي خطأ لأصبح لدينا جيل واع لمسئولياته محافظ على حب النظام متعقبه عندما يغيب عن المنزل في وقت متأخر من الليل، أين كان؟ ومع من؟ متعقباً اياه في المدرسة فربما كان يستغل السيارة ويخرج من المدرسة بأي حجة

ليمارس هوايته مع زملاء السوء الذين يرسمون له خطط الموت، فالمدرسة ليست كل شيء نحن نطالب وبشدة أن يكون البيت معنا وألا يحرجنا عندما يحتجز الابن ليبدأ الوالد والوالدة في الرجاءات والتعهدات، أين كانوا قبل أن يقع ابنهم في حادث أو مخالفة.!!

كلنا إذا غادرنا المملكة سواء للدراسة أو للنزهة نصير نظاميين ١٠٠٪ وإذا عدنا نتناسى كل شيء ونبدأ نتمنى على رجال المرور لماذا لا يكون لدينا مثلما في أمريكا أو في أوروبا، نحن نملك مثلما يملكون ولله الحمد من أجهزة ومعدات بل أصبحنا نملك أحدث وسائل التقنية في ادارتنا، ولا ينقصنا الاَّ الوعي والادراك ولكن البعض يريد أن ينسى أو يتناسى عاداتنا وتقاليدنا وشريعتنا وديننا هذا من المستحيلات وإنما يجب أن نأخذ ما يصلح لنا ونترك مالا يصلح، وهنا يجب أن أذكر وبكل أمانة الدور الكبير الذي تقوم به جامعاتنا في أنحاء المملكة والتعاون القائم بين الجامعات وادارات المرور في المملكة لاعداد الدراسات العلمية عن الوضع الراهن سواء على مستوى الحوادث أو الرخص أو السير

وفي الختام أود أن أنبه الى أننا في حاجة الى كل قطرة من الدماء التي تراق يومياً على طرقاتنا نتيجة الحوادث التي تقع والزهرات التي تقطف دون رحمة ولا هوادة قبل أن تتفتح، فهناك شباب في عمر الورد ينامون على الأسرة البيضاء في المستشفيات مغمورين بالجبس نحن في حاجة اليهم فقدوا دراستهم وفقدوا أعمالهم بسبب حادث، وقد يقول بعضهم هذا قضاء وقدر بلاشك نحن كمسلمين نؤمن

بقضاء الله وقدره، ولكن لاننسى أن الله جلَّ وعلا قال في محكم كتابه ﴿ولاتلقوا بأيديكم الى التهلكة﴾ وقال سبحانه ﴿بل الانسان على نفسه بصيرة﴾ فهذه آلة صماء ولا تدعها تسيطر عليك، بل سيطر عليها واكبح جماحها حتى تكون السيارة بذلك نعمة لا نقمة